

«المؤشر العام» يستند إلى طمأنة مجلس الاقتصاد الأعلى بوضع الاقتصاد الوطني

## «الأسهم السعودية» بين محفز تنامي «السيولة» ومحبط «الأسواق العالمية»



متعامل في أحد البنوك الاستثمارية بالرياض (روبيرز)

### تعليق الأسهم

جدة، فايز الحمرازي

تبدأ سوق الأسهم السعودية خلال تداولات الأسبوع الجاري وأمامها محفزات ومحيطات، حيث تبدأ المحفزات بطمأنة مجلس الاقتصاد الأعلى بقوة ومتانة الاقتصاد المحلي ومحدودية تأثيره بالوضع المالي العالمي، مروراً بحركة السيولة التي صعقت خلال الأسبوع الماضي بشكل ملموس ولأول مرة منذ أشهر عديدة، إلى ترقب نتائج الشركات القيادية ذات التأثير المباشر على السوق في حين تترصد نتائج أسواق منطقة الخليج وكذلك بورصات العالم التي تتهاوت خلال تعاملات نهاية الأسبوع بوضع السوق وترتقب بتراجع مؤشراته. وستستند سوق الأسهم بتطمينات أعلى السلطات في الدولة

الصادرة عن مجلس الاقتصاد الأعلى أول أمس بقيادة خادم الحرمين الشريفين حيث صدر عنها التأكيد على أن اثر الأزمة المالية العالمية سيكون محدوداً على السعودية بسبب النهضة الاقتصادية المحلية وسلامة الوضع المالي للبنوك المحلية، مشددة في الوقت ذاته بمتابعة مؤسسة النقد العربي السعودي - ساما - القيود الموضوعة على توفير السيولة للمؤثر.

ويرى كثير من المحللين الفئتين أن ارتفاع السيولة يدعم الموجة

الصاعدة الحالية والتي وصلت عند منطقة مقاومة حرجة، بينما البعض منهم يرى أن عملية المضاربة بدأت عودتها المجددة والتي تركزت على الشركات ذات النمو مما يعطي إشارة إيجابية بالوضع العام، حيث شهد بعض الأسهم القيادية تذبذباً حاداً خلال جلسة الأربعاء الماضي، إضافة إلى توقع نتائج جيدة لشركات القيادة والكبرى في السوق خلال الربع الثالث.

وتفاعل سوق الأسهم السعودي بشكل إيجابي خلال الأسبوع الماضي

والمتران مع هدوء حالة البيع النفسي حيث توالى التصريحات الصادرة من المركز الفيدرالي الأميركي وقادة الدول الصناعية بشأن خطط إنقاذ المؤسسات المالية المتعثرة، ورافقت مع التصريحات الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي حول سلامة الاستثمارات السعودية بالخارج.

واقفاد لـ«الشرق الأوسط»، الدكتور نبيل العضيدان عضو الاتحاد الدولي للمحللين الفئتين ونائب مدير شركة خبراء المال أن الأزمة الراهنة التي أرهقت العالم

هي نادرة الحدوث ومن الصعب التنبؤ بطلعها، مشيراً إلى أن السوق السعودي مثله مثل الأسواق العالمية التي تأثرت ولكنها بشكل أكبر على الرغم من متانة وقوة الاقتصاد السعودي وما تولته الأنظمة في الحفاظ على التوازن المالي في الاستثمارات الخارجية لكن يبقى التأثير نفسي أكثر منه اقتصادي.

ويج العضيدان أن المؤشر العام من منظور فني لاس المسار الصاعد الرئيسي من عام 2003 عند مستويات 5700 تقريباً مما عزز قوة الإلتحاح

لهذا المسار، موضحاً أن الإلتحاح الرهيب في البيع كان حاداً وهذا الأمر يعقبه ردة فعل متساوية له في المقادير. وعزز العضيدان رأيه بحالة الصعود القوية لليومين الماضيين من مستويات 5640 إلى 6900 نقطة تقريباً، مفيداً أن ما حصل في يوم الأربعاء الماضي يؤكد على أن هناك رغبة في الشراء ولكن لا يعني هذا تغير في الإتجاه.

وجاء أداء السوق خلال الأسبوع الماضي بشكل متغاير كنا حيث زادت نسبة التذبذب وبشكل كبير.

ومن جهة أخرى، توقعت مجموعة بحيث الإستثمارية أن تطلعات المستثمرين المحليين إلى اتجاه الأسواق العالمية ستكون المؤثر القوي في قراراتهم الإستثمارية في الفترة الحالية، مغيذاً أنه على المدى القريب سيواصل السوق السعودي في الأيام المقبلة تفاعلتها مع أداء الأسواق العالمية بانتظار أخبار جديدة تدعم ثقة المتعاملين في السوق.

وأضافت مجموعة بحيث أنه على المدى البعيد تبقى النظرة ايجابية بشأن تقييم الشركات القيادية والكبرى والوضع الاقتصادي للسعودية ما لم تطرأ تغيرات جديدة تؤثر على مستقبل أداء الاقتصاد الوطني وأهمها أسعار النفط، موضحة أن الارتفاعات التي شهدها المؤشر العام للأسبوع الماضي صاحبها استمرارية التداولات للنشطة وللجنة الثالثة على التوالي والتي تجاوزت 10 مليارات ريال (2,6 مليار دولار).

رأبت نسبة العديدي ويسخ حنبر، حيث ارتفعت اسعار 32 سبهما، شهد منها شركات على النسب العليا المسجوح بيا في نظام تداول، مقابل 94 سبهما على انخفاض وشهدت أكثر من 3 شركات النسب الدنيا المسجوح بيا في نظام تداول مما يؤكد تغير التكتلات التي شهدها السوق الفترة الماضية، ليغلق المؤشر العام عند مستوى 6863 كاسما 34 نقطة بنسبة 0,5 في المائة، ويعتبر السوق التخليجي الوحيد الذي يظل على ارتفاع.

وكان المؤشر العام شهد في آخر جلسة من تعاملات الأسبوع الماضي حركة دراماتيكية غيرت مساره الذي سلكه في بداية تداولات والتي شهدت انخفاض كبير بأكثر من 7,89 في المائة بعد أن توالى الأخبار السلبية على الأسواق العالمية والخليجية بسبب تزايد المخاوف حول مدى أضرار الأزمة الاقتصادية العالمية، وكذا الشكوك المثاره عن مدى نجاح الخطة التي أعلنتها الحكومات لإنقاذ الاقتصاد العالمي.

وعكست السوق توقعات الكثير بعد أن هوت جميع الأسهم ليخسر في الدقائق الأولى أكثر من 530 نقطة متتاراً بمعاملات بيع قوية على القطاعات القيادية والتي كان لها الأثر الإيجابي في قيادة السوق للارتفاع وخاصة قطاع المصارف والخدمات المالية الذي قلص خسائره التي تكبدتها بعض الأسهم بدعم من بنك «سامبا» الذي صعد 8,5 في المائة و«الفرنسي» 8,8 في المائة، كما أسهم قطاع الصناعات والبتروكيماوية برفع وتيرة الصعود بقيادة سهم «سابك» الذي أغلق مرتفعا 2,5 ريال بعد أن هبط الى مستويات 94 ريال ليغلق عند مستوى 105,5 ريال رايحاً 2,4 في المائة.